

## العراق يزيج الغطاء عن استغلال إيران لموارده في تمويل حروبها بالإقليم

أسلحة تشتري بالمال العراقي وتهرب إلى سوريا ولبنان واليمن



لا مزيد من الدولارات السائبة

أمم الدولارات، أوقفت تزويد العراق بالغاز اللازم لتشغيل محطات الطاقة الكهربائية، ما تسبب في انهيار منظومة الكهرباء الوطنية.

وقال المتحدث باسم وزارة الكهرباء العراقية أحمد موسى إن إيران خفضت كمية الغاز المصدرة للعراق يوميا من 50 مليون متر مكعب إلى ثلاثة ملايين متر مكعب، موضحاً أن المنظومة الوطنية للكهرباء يمكنها الآن إمداد المواطنين بساعة واحدة من الكهرباء مقابل خمس ساعات من الإطفاء.

وتقول إيران إنها خفضت كميات الغاز المصدرة للعراق بسبب تراكم الديون على هذا البلد، لكن الحقيقة هي أن الديون متبادلة بين البلدين في قطاعات مختلفة، ولم تتسبب يوما في وقف التبادل.

وقالت مصادر حكومية إن إيران تحاول معاقبة العراق على تغيير سعر صرف عملته من خلال توريطة في أزمة كهرباء قد تشعل غضب الشارع ضد الحكومة.

ويقول مراقبون إن نجاح الكاظمي في اجتياز هذا الاختبار قد ينعكس على مسار المواجهة بين الحكومة والمليشيات التابعة لإيران، التي يُعتقد أنها تمر بأخطر مراحلها.

وتستخدم الأموال العراقية المهربة لتمويل عمليات شراء أسلحة على أنها مواد أخرى.

وتقول مصادر عراقية إن إيران أنفقت مليارات الدولارات بعد تهريبها من العراق لشراء أسلحة صينية وتهريبها إلى سوريا واليمن ولبنان خلال الأعوام الماضية.

وتأتي هذه الأموال جميعها من البنك المركزي العراقي الذي كان يضيخ الدولار للمحافظة على سعر الصرف القديم وهو 1119 دينار لكل دولار.

ولكن مع تغيير سعر الصرف لم يعد مجديا استخدام الدولار القادم من العراق لأن كلفته أصبحت باهظة، فيما لم يعد الدولار القادم من البنك المركزي العراقي مطلوباً للمضاربة لأن السوق السوداء تتداوله بأسعار أقل من سعره الحكومي.

وفي المحصلة، ربما فقدت إيران غطاءً مالياً مؤثراً كان العراق يوفره لإدامة عملية تزويد وكلائها في سوريا واليمن بالأسلحة، كما أن مليشياتها وأحزابها وواجهاتها في العراق خسرت مورداً مالياً مهماً للغاية، كان كفيلاً بإدامة أنشطتها السياسية.

وبمجرد تأكيد إيران من أنها ستدفع ثمن تغيير سعر صرف الدينار العراقي

وأوضح أنه خلال الأعوام العشرة السابقة، كان البنك يبيع للمصارف الأهلية والشركات والتجار 200 مليون دولار يوميا، لتغطية ما يُقال إنه احتياجات عراقية داخلية يجري استيرادها من الخارج.

### كسب مصطفى الكاظمي لمعركة خفض سعر العملة عامل مفصلي في المواجهة مع المليشيات التابعة لإيران

لكن البنك المركزي خلال اليومين الماضيين، باع بسعر الصرف الجديد نحو 35 مليون دولار فقط، ما يؤكد أن المتبقي من مبلغ الـ200 مليون الذي كان يُضيخ يوميا إلى السوق، يجري تهريبه إلى خارج العراق.

ويقول خبراء الاقتصاد إن إيران تعاملت مع العراق طيلة الأعوام العشرة الماضية بانتهازية بالغة واعتبرته بمثابة «مصرف» استخدمته لإنعاش اقتصادها وتمويل حروبها في سوريا واليمن.

استغلال إيران للعراق لا يتوقف عند استخدامه كساحة لخوض الصراعات ويجسر لمد النفوذ في المنطقة، لكن له وجهاً مالياً مباشراً يتمثل في استغلال جزء من ثروته في إنعاش اقتصادها وفي تمويل حروبها في الإقليم عبر استخدام ما تطله يدها من أموال عراقية في شراء الأسلحة للمليشيات التابعة لها في سوريا ولبنان واليمن.

بغداد - لم يخل قرار الحكومة العراقية خفض سعر صرف الدينار أمام الدولار الأميركي، رغم طابعه الاقتصادي والمالي، من خلفيات سياسية واستراتيجية ذات صلة بإيران ومليشياتها في العراق والمنطقة.

وكشف عدم تجاوب السوق السوداء مع القرار الحكومي أن رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي وجه فعليا ضربة اقتصادية كبرى لحلفاء إيران في العراق، في توقيت حساس.

وخفضت حكومة بغداد سعر صرف العملة المحلية ليبياع كل دولار أميركي واحد بـ1450 ديناراً بدلاً من 1119، وذلك لمواجهة أزمة غير مسبوق في السيولة النقدية بسبب انخفاض أسعار النفط وتأثيرات جائحة كورونا.

لكن السوق السوداء ما تزال تتداول الدولار الأميركي بسعر أقل من ذلك الذي حدده البنك المركزي، ما يعني أن سياسات الحكومة المالية تحقق نجاحاً سريعاً الأمر الذي قد يسهم في معالجة الركود الاقتصادي العام.

وخلق السعر القديم للدينار العراقي مساحة واسعة للمضاربة بالدولار في الداخل وتهريبه إلى إيران من قبل مليشيات مسلحة تملك مصارف أهلية وتجارة على صلة بأحزاب شيعية موالية ل طهران.

وكشفت الأرقام التي توفرت خلال الأيام القليلة الماضية بعد تغيير سعر الصرف عن حقائق صادمة تشير إلى أن نحو 80 في المئة من العملة الصعبة التي كان يضيخها البنك المركزي العراقي للمحافظة على سعر صرف ثابت، تهرب إلى إيران وسوريا بعد استخدامها في مضاربات عاجلة في الداخل العراقي.

وقال النائب في البرلمان العراقي محمد الدراجي إن مبيعات البنك المركزي من الدولار للمصارف والشركات والتجار انخفضت بشكل كبير بعد زيادة سعر الصرف، ما يؤكد أن الدولار كان يُهرب إلى خارج البلاد.

## مخطط إخواني لنشر الفوضى يسبق الحكومة اليمنية إلى عدن

عدن - تعود الحكومة اليمنية الجديدة المنبثقة عن اتفاق الرياض برئاسة معين عبدالملك الأربعاء، إلى العاصمة المؤقتة عدن، بعد أن قامت ببدء اليمن الدستورية أمام الرئيس عبدربه منصور هادي في مقر إقامته بالعاصمة السعودية الرياض.

وكشفت مصادر سياسية لـ"العرب"، عن اكتمال الاستعدادات لممارسة الحكومة مهامها من داخل اليمن، بعد الانتهاء من إعادة انتشار القوات الأمنية هناك، وتسليم قصر معاشيق لقوات الحماية الرئاسية، إضافة إلى وصول وحدات من الجيش السعودي التابعة للحلف العربي بهدف تعزيز الإجراءات الأمنية.

وتتوافق حالة التقدم في تنفيذ الشقين السياسي والعسكري من اتفاق الرياض مع تحركات لتغيير المدعوم من قطر بهدف وضع العراقيل أمام عمل الحكومة، في ظل معلومات عن عودة عمليات الاغتيال في العاصمة المؤقتة عدن.

### خطة للتصعيد في عدن ولحج وتعز وشبوة تشرف عليها قيادات إخوانية وقبلية وزيران في الحكومة السابقة

واغتيال مسلحون مجهولون في منطقة الشيخ عثمان بمدينة عدن الأبد، الرائد نادر الشرجي ركن الإمداد والتأمين في قوات المقاومة الوطنية، التي يقودها العميد طارق صالح. ويخشى مراقبون أن تكون عملية الاغتيال ضمن مخطط يستهدف نشر الفوضى في العاصمة اليمنية المؤقتة وإرباك برنامج الحكومة، ومحاولة الوقعة بين قوات المقاومة المشتركة في الساحل الغربي وقوات الحزام الأمني، التي تتولى مسؤولية حفظ الأمن في عدن.

وتشير تقارير أمنية إلى وجود عدد من الخلايا التابعة لتيار قطر وجماعة الإخوان، تنتشط بشكل حذر في بعض مناطق عدن، التي تشهد مواجهات متقطعة بين الحين والآخر بين بعض القوات الأمنية، وبعض العناصر المسلحة التي تحاول التفتتس في الأحياء الشعبية المكتظة بالسكان. وعملت وسائل إعلام تابعة للدوحة وجماعة الإخوان المسلمين في اليمن خلال الأيام الماضية، وخصوصاً بعد إعلان الحكومة، على التشكيك في اتفاق الرياض ومهاجمة الحكومة الجديدة، وتضخيم الحوادث الأمنية التي شهدتها

## قضية البدون تُؤذن بافتتاح موسم التجاذب الحكومي النيابي في الكويت

المعارضة تلمح لانتزاع المنصب المهم من مرزوق الغانم الذي نجح في الأخير في العودة إلى المنصب الذي كان يشغله في البرلمان السابق.

### نواب في البرلمان يهددون باستجواب رئيس الوزراء في حال لم تتعاون حكومته في إيجاد حل جذري لقضية البدون

واستعداداً لجلسة الخامس من يناير عقد تسعة نواب اجتماعاً للتشويق بشأن المطالبة بإيجاد حل جذري لشكلة البدون، مهددين بـ"محاسبة رئيس الوزراء"، إذا لم تساير حكومته تلك المطالبة. وأوضح نفس الصحفي أن النواب مرزوق الخليفة وحسن جوهر وصالح المطيري وأحمد مطيع وحمد روح الدين، تقدموا بطلب إلى اللجنة التشريعية البرلمانية باستجبال النظر في قانون الحقوق المدنية للبدون. وذكرت أن التصعيد بشأن ملف البدون "بلغ مداه" بعد أن لوح أكثر من "نائب بمساعدة رئيس الوزراء في حال لم يتعاون في إيجاد حل يمنح فئة البدون حقوقها المدنية والاجتماعية".

وتكراراً في الكويت طيلة السنوات الماضية.

وتكررت صحيفة الرأي الكويتية ما يعرف محلياً بقضية "البدون" في مقدمة الملفات التي يعتزم النواب طرحها في جلسات البرلمان القادمة مطالبين بحل جذري لها وملوحين بالية الاستجواب النيابي في وجه رئيس مجلس الوزراء في حال لم يتجاوب مع الحلول المطروحة. وتعتبر قضية البدون من القضايا المزمنة في الكويت وتتخلص في وجود بضعة آلاف من السكان لا يحملون الجنسية الكويتية ويطالبون مدعومين بعدد من نواب البرلمان المتعاقبة بالحصول عليها، بينما تفضل السلطات النظر في أوضاعهم حالة بحالة معتبرة أن الكثير منهم ليسوا كويتيين، وأن من بينهم من قام بتزوير الوثائق ليثبت انتماءه للكويت.

وقالت الصحفية ذاتها إن مكتب مجلس الأمة (البرلمان) حذد يوم الخامس من يناير القادم موعداً لعقد الجلسة البرلمانية المقبلة، مشيرة إلى أن تشكيل المكتب للجنة تحقيق في أحداث الجلسة الافتتاحية سيكون مشروع أزمة جديدة بعد رفض أكثر من نائب لقرار تشكيل تلك اللجنة.

وكانت أول جلسة عقدها البرلمان الجديد قد شهدت هرجاً كبيراً أثناء عملية انتخاب رئيس للمجلس حيث كانت

المتعاقبة، حيث يمكن أن تقضي إلى تصويت بسحب الثقة من هذا الوزير أو ذلك وقد ينتهي الأمر إلى انهيار حكومات باكملها، وحل البرلمان وإعادة تنظيم انتخابات جديدة وهو أمر حدث مرارا



بداية غير مبشرة

وقالت وسائل إعلام محلية كويتية إن الشيخ صباح خالد وأعضاء حكومته سيكونون قريباً في مرمى الاستجوابات النيابية التي طالما مثلت أمضى "سلاح" بيد النواب ضد أعضاء الحكومات

بسبب تتالي إقالة الحكومات وحل البرلمان، فيما الظروف القائمة حالياً لا تسمح بمثل تلك الانقطاعات وتطلب عملاً متواصلًا وتنسيقاً عالياً بين السلطين.

بسبب تتالي إقالة الحكومات وحل الكويتية دور انعقاد البرلمان الذي انطلق بعد الانتخابات التشريعية التي جرت مطلع ديسمبر الجاري بـ"الساخن"، وذلك بالنظر إلى كثرة القضايا والمخالفات الخلافية المرجلة من فترات سابقة بسبب صعوبة حسمها والبت فيها، بالإضافة إلى نزوع عدد كبير من نواب مجلس الأمة الجديد نحو المعارضة، وإعلانهم بشكل مسبق تسنهم بتعديل قوانين وسن تشريعات كانت السلطات قد اعترضت عليها وعملت على إحباط إقرارها في دورات برلمانية سابقة.

ولا تتوقع ذات المصادر أن تخرج علاقة حكومة الشيخ صباح خالد الحمد الصباح مع البرلمان المنتخب حديثاً عن سياق التجاذبات الحادة والخلافات العميقة السائدة بشكل دائم بين الحكومات والبرلمانات الكويتية السابقة. ويثير عدم توافق السلطين التشريعية والتنفيذية في الكويت قلقاً استثنائياً خلال الفترة الحالية بالنظر إلى الأزمة القائمة في البلد جراء جائحة كورونا وتراجع أسعار النفط ما سبب عجزاً مالياً كبيراً، حيث يمثل البترول مصدر أكثر من تسعين في المئة من موارد الميزانية الكويتية.

وكانت الوفرة المالية خلال سنوات سابقة قد غطت على الانقطاعات المتكررة في العمل النيابي والحكومي